المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07 ET 08/11/2015

القضاء المغربي لاحق 13 رجل أمن بتهم التعذيب خلال 2015

الأحداث المغربية

كشف تقرير صادر عن وزارة العدل والحريات عن ملاحقة 13 من قوات الأمن خلال عام 2015 بتهم تتعلق بالتعذيب، وذلك بعد إجراء أكثر من 100 فحص طبي.

وكشف التقرير الذي قدم خلال مناقشة موازنة هذه الوزارة، أنه في قضايا سوء استغلال السلطة و«تعذيب الأفراد، تمت ملاحقة 9 رجال أمن، وموظف سجن ورجل سلطة (قائد)، واثنين من رجال الدرك».

وبحسب التقرير، استجابت السلطات القضائية إلى 101 طلب إجراء فحص طبي والتحقيق في ادعاءات التعذيب، وأسفرت عن ملاحقة 13 فردا من قوات الأمن.

ووفقا لوزارة العدل فإن «سنة 2014 استجابت السلطات القضائية لـ70 طلبا بإجراء الفحص الطبي فيما ارتفع هذا العدد إلى 101 طلب خلال 2015»، كما اتخذت وزارة العدل بحسب التقرير نفسه «مقتضيات لمناهضة التعذيب».

وفي السياق ذاته، قامت الوزارة بتتبع ما مجموعه 654 شكوى لسجناء، تسلمتها عن طريق مدراء مؤسسات السجون أو من طرف ذوي السجناء أو جمعيات حقوقية أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وصادق المغرب في نوفمبر الماضي، بمناسبة احتضانه للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان في مراكش، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في انتظار أن ينشئ آلية وطنية خلال عام كحد أقصى بعد التوقيع وفقا للبروتوكول.

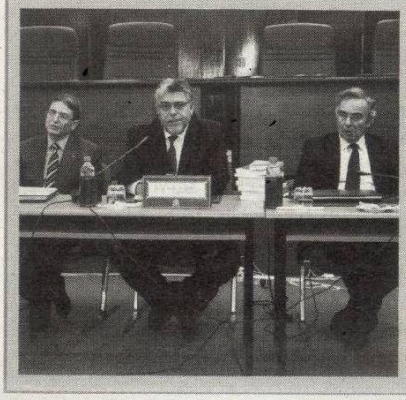

الصباح
يومية مغربية شاملة

شيوخ السلفية... دفنا الماضي

متابعون في قضايا الإرهاب ومرضى وحاملو شهادات ومتحدرون من الأقاليم الجنوبية ضمن المستفيدين

حاملو شهادات
982 مستفيدا

المتحدرون من الأقاليم الصحراوية
433 مستفيدا

حالات انسانية
69 مستفيدا

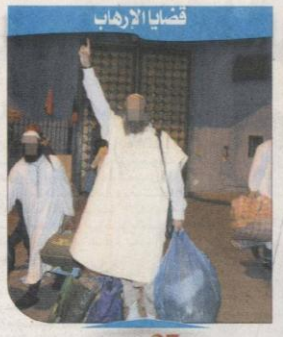
قضايا الإرهاب
37 مستفيدا

باقي السجناء
2794 مستفيدا

بلغ عدد المستفيدين من العفو الملكي بمناسبة الذكرى الأربعينية للمسيرة الخضراء 69 من الحالات الإنسانية، من مجموع 4215 معتقلا ممن شملهم العفو. وأوردت مصادر متطابقة أن الحالات الإنسانية ركزت على الخصوص على المرضى برضا مزمنا.

واهتم العفو الملكي بفئة خاصة من المعتقلين، ويتعلق لأمر بحاملي الشهادات المدرسية، إذ غادر 561 معتقلا أسوار السجن، ليلة الاحتفال بالمسيرة لخضراء، ليعانقوا الحرية بعد سنوات قضوها داخل الزنازين.

وأستاذ من العفو الملكي للمناسبة ذاتها، حاملو الشهادات الجامعية، الذين تابعوا دراستهم أثناء وجودهم بالسجن بعد الحكم عليهم بأحكام نهائية، وابضا سجناء الحق العام، الذين أثبتوا أن سلوكاتهم تهذبت وأصبحوا قادرين على الاندماج في المجتمع بسهولة، بعد متابعتهم تكوينا في مدارس التكوين المهني الموجودة في مختلف السجون المغربية.

ولم تتشر اللوائح الخاصة بكل سجن على حدة، بخصوص حاملي الشهادات العليا وشهادات التكوين المهني المعفى عنهم، فيما حملت الأرقام الصادرة عن وزارة العدل مجموع 561 معتقلا.

وعلمت الصباح أن سجن ابت ملول، الذي عرف لية أول أمس تجمعا كبيرا لذوي المعتقلين منذ غروب الشمس، الإفراج عن أزيد من ستة معتقلا، ضمن الفئة نفسها من حاملي الشهادات.

كما برقت السجون الأخرى تفاوتا في نسب المستفيدين من العفو ضمن هذه الفئة، وظلت الأسر وبعائلات تنتظر إلى حدود الساعات الأولى من الصباح، ليتم الإفراج عن لائحة تضم 59 سجينا و12 سجينة، ضمنهم على الأقل 10 من حاملي الشهادات، كما استفاد من العفو مرحلون من سجن عكاشة إلى سجون أخرى لإتمام محكوميتهم، ضمنها السجن الفلاحي العبير.

وأكدت مصادر مطلعة أن حصة المستفيدين من العفو، التي شملت فئة حاملي الشهادات، جاءت بفضل سياسة إعادة الإدماج والبرامج التأهيلية الملائمة لخصوصية واحتياجات السجناء، والتي تنفذ بتنسيق وتعاون مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والقطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة.

وفيما لم يشمل العفو الملكي المتورطين في الأحداث الدامية لأكديم إزيك، كان نصيب السجناء المتحدرين من الأقاليم الصحراوية مهما، إذ أطلق سراح 433 منهم، عانقوا الحرية في الليلة نفسها للالتحاق بذويهم، كما استفاد 37 متابعا في قضايا الإرهاب و2763 سجينا من مختلف الفئات.

المصطفى صفر

أبو حفص: على الدولة إدماج المستفيدين

(أحمد جرفي)

قال الشيخ محمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بابي حفص، إن الإفراج عن مجموعة من معتقلي السلفية خطوة كبيرة، جاءت بعد طول انتظار، وفاتحة مجموعة من المبادرات الأخرى. وزاد الشيخ السلفي، في اتصال هاتفي أجرته معه "الصباح"، أن العفو عن سلفيين يعتبر إشارة مبشرة، لابد من التنويه بها وتشجيعها، موجها الشكر لجلالة الملك ولكل من ساهم في هذه الخطوة.

وشدد أبو حفص على أن الدولة منزمة بمساعدة المفرج عنهم للاندماج داخل المجتمع ومساعدتهم على استعادة حياتهم، بعد فترة السجن الممتدة والتي ترتبت عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية لهؤلاء وعائلاتهم.

وحسب أبو حفص فإن هناك وعيا بضرورة إدماج معتقلي السلفية تحت مشروع واحد، إلا أن المبادرة لا يمكن أن تاتي إلا بتشجيع من جهات رسمية، مقرا أن عوامل داخلية وخارجية أفشلت مبادرات الشيوخ السابقين. "إلى حد الساعة لم تساعدنا أي جهة على طرح مشروع يجمع السلفيين تحت رايته، وإن كانت هناك مبادرات فردية فقد اعترضتها عدة عوائق، ضمنها خلافات فكرية بين السلفيين أنفسهم"، لكن يضيف أبو حفص، "إذا كان هناك مشروع رسمي، فإن الشيوخ الذين استفادوا أولا من العفو هم الأولى بالعفو به والإشراف عليه"، في إشارة إلى أنه إذا كان مشروع حسن الخطاب جاء بمبادرة من جهات رسمية، فإن الأحق بتنزيله هم شيوخ السلفية الذين خرجوا قبل حسن الخطاب.

ض.ز

مفاوضات مهدت للإفراج

الشيخ السلفي سبق خطوة العفو بتأسيس تيار سلفي إصلاحي

يبدو أن الشيخ السلفي حسن الخطاب، نجح في ما فشل فيه باقي الشيوخ، الذين استفادوا قبله من عفو ملكي، إذ لم ينجحوا في جمع السلفيين حول مشروع واحد، بل على عكس ذلك ظهرت بينهم خلافات انزلت بهم لعنة انفاق الشيوخ إلا يتفقوا.

ونجح كذلك الشيخ ، من داخل زنزانته، بايام، في التنسيق للقاء وجمعه ب الكبير، بجمع تحت مظلته التيار السلفي، وهو ما لايقدر عليه الشيوخ الذين استفادوا قبله من العفو، إذ لم ينتظر السلفي إلى أن يخرج ليؤسس التيار الإصلاحي رسميا.

ويبدو، كذلك، أن مشروع الخطاب، وهو الورقة الأخيرة التي ستلعبها الدولة في الحقل السلفي، لإخراج "التيار الصامت" من قوقعته، يأتي متكامل القطع، استغرق الخطاب سنوات لإعداده وإقناع المعتقلين به، وعرضه على مفاوضين متعددين بعضهم يمثل الأجهزة الأمنية، وبعضهم يمثل وزارة العدل وآخرون عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في عهد أحمد احرزني، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أخرج الخطاب، بعد بضع سنوات من اعتقاله، في خلية أنصار المهدي، التي اعتبر أميرها، والتي ضمت لأول مرة نساء، مشروعا أطلق عليه "المصالحة الوطنية" هي طريق المواطنة، وتزامنت هذه المبادرة مع مبادرة أخرى أطلقها عبد العالي العلام، الذي انتقل من صف المؤيدين للجهاد المسلح بعد تجربة في أرض المعركة بأفغانستان إلى جانب حركة طالبان، دعا فيها إلى "الجهاد السياسي". غير أن المبادرتين، وإن كانت لجن أمنية خلت بالسجون لفتح حوار مع أصحابها، لم تلق تجاوبا كبيرا من قبل السلفيين، خاصة المعتقلين.

فشل المبادرة الأولى لحسن الخطاب، يرجع بالأساس إلى رفضها من قبل بعض السلفيين، والذين لم يكتفوا بموقف الرفض فحسب، بل شن بعضهم معركة شرسة ضد الشيخ، وصفوه بها بمحاباة الأجهزة الأمنية.

غير أن الرجل عكف على إعداد مشروع أكثر إقناعا، وأكثر متانة، من ذاك الذي تسلمه منه أحمد احرزني وجهات أمنية.

المشروع الثاني الذي دخلت على خطه عدة أطراف ضمنها حزب النهضة والفضيلة ووزارة العدل والحريات وإدارة مراقبة التراب الوطني ومندوبية السجون، وجمعية منتدى الكرامة، كما زار وفد الخطاب في السجن، وقدم نفسه على أنه مبعوث رئيس الحكومة، (المشروع) لقي تجاوبا أكثر لدى معتقلي السلفية، ونجح في تحريك عجلة نقاش داخل السجون، قبل أن تقرر الحكومة ترأسه عبد العالي حامي الدين، لفتح مفاوضات مع الخطاب، لتخرج تصريحات تتهم بنكيران ب العمل السري في ملف السلفية.

وجرت هذه المبادرة على حزب العدالة والتنمية انتقادات واسعة، بعد أن انهم بمحاولة استغلال مبادرة الخطاب في الانتخابات، خاصة أن توجه وفد يمثل رئيس الحكومة ترأسه عبد العالي حامي الدين، لفتح مفاوضات مع الخطاب، لتخرج تصريحات تتهم بنكيران ب العمل السري في ملف السلفية.

مبادرة المصالحة والمراجعة التي أسسها حسن الخطاب وانضم إليها عبد القادر بليرج وعبد الرزاق سوماح عن حركة المجاهدين، حملت عدة وفود إلى زنزانة الخطاب، خاصة بعد دخوله في إضراب مفتوح عن الطعام، ولم تنقطع حبال الحوار مع الشيخ السلفي باعتباره منسقا عاما لما سمي آنذاك بهيأة المصالحة والمراجعة، وتركزت حول نقطة وحيدة، وهي نفسها التي أجلت خروج الخطاب من السجن، بعد أن استفاد كل شيوخ السلفية من العفو الملكي.

وتتمحور هذه النقطة حول مشروعه لما بعد الخروج، خاصة بعد تفرق الشيوخ الذين أفرج عنهم سابقا ومعهم السياسيون السنة في ملف بليرج، ما شكل فشلا ذريعا حتى للتيار الذي دافع داخل الاجتماعات الأمنية عن طي صفحة الشيوخ، وذلك بسبب عدم قدرة المستفيدين من العفو على خلق مشروع يجمعون حوله جميع السلفيين، وتاكد ذلك بالتحاق بعضهم بالجماعات المقاتلة في سوريا ومالي وليبيا.

وركز الحوار والمفاوضات مع الخطاب، حول مشروع جمعية أو حزب لجمع الأسماء التي ستستفيد من الإفراج، أو الالتحاق بحزب النهضة والفضيلة، وهي الضمانة التي تبحث عنها الدولة لدى الخطاب، غير أن العدالة والتنمية أظهر رغبة في الاستفادة من بعض الوجوه السلفية.

تأخر خروج الخطاب، منحه وقتا أكبر لتنقيح مشروعه، قبل أن يخرج في صيغته النهائية "التيار السلفي الإصلاحي"، وضع فيه ما أسماه أجوبة على التحديات الراهنة وفق المفاهيم المعاصرة، فصل فيها في قضايا المرأة وهيئات المجتمع المدني وإمكانية تأسيس حزب سلفي، وهو المشروع الذي لم يتحدث فيه باقي الشيوخ في مراجعاتهم، بل انتظروا دعوة للانضمام إلى تجارب سابقة.

ضحى زين الدين

سوماح لحظة الافراج عنه (عبد المجيد بزيوات)

الصباح
يومية مغربية شاملة

الخطاب وسوماح... نهاية مرحلة

توبعا بتهم ثقيلة والمراجعات الفكرية فتحت لهما الباب لمغادرة السجن

عجلت المراجعات الفكرية التي أعلن عنها الشيخ السلفي حسن الخطاب بخروجه من السجن، فقد استفاد الخطاب من عفو ملكي استثنائي إلى جانب عبد الرزاق سوماح و35 من المعتقلين السلفيين الآخرين بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، إذ سبق للخطاب أن بعث باستعطاف للملك محمد السادس تحت عنوان «تذكير السلطان الوفي بمراجعات التيار السلفي» طالب فيها «بالتعامل الرحيم والفعال مع مراجعات التيار السلفي المغربي لأخطائه»، معربا عن استعداد أتباع التيار السلفي بالسجون المغربية للعمل وراء «السيادة الحكيمة « و«القيادة الرشيدة « في إطار التعددية السياسية والفكرية بالمغرب.

حسن الخطاب الذي اعتقل على خلفية تفكيك خلية أنصار المهدي، في 2007 ، لم تكن تلك المرة الأولى التي يعتقل فيها بشأن «فكره» المتطرف، إذ سبق أن أدين عقب أحداث16 ماي 2003 الإرهابية في البيضاء. واتهم ساعتها بالعمل داخل إحدى الخلايا الإرهابية في سلا، وحكم عليه بالحبس سنتين، غير أنه لم تكد تمر سنة على إطلاق سراحه بعد انتهاء العقوبة حتى أعيد اعتقاله من جديد في إطار تفكيك خلية «أنصار المهدي»، التي استعان فيها لتحقيق أهدافه، بمجموعة من الأعضاء موزعين على عدة خلايا بمدن سلا وسيدي يحيى الغرب وسيدي سليمان واليوسفية والبيضاء،، ومن أهداف الجماعة «إعلان الجهاد داخل المغرب» إذ سعى أميرالجماعة حسن الخطاب من أجل ذلك إلى تكوين عدة خلايا في المدن، وشكل جناحا عسكريا عن طريق انضمام بعض العناصر إليه، كانت تنتمي إلى القوات المسلحة الملكية، وكانوا يستعدون لإقامة معسكرات للتداريب وانطلاق الهجمات من مدينتي الناظور ووزان، وشكلت خلية نقطة تحول مهمة بعد أن ضمت في عناصرها أربع نسوة دأبن حسب التحقيقات التي أجريت معاتها على منح مبالغ مالية مهمة لزعيم الخلية حسن الخطاب لتمويل مشروعه الإرهابي. ولم تكن هؤلاء النسوة اللواتي وجدن أنفسهن في متاهة الإرهاب يعين حجم خطر العمل الذي يقمن به بمد الخطاب بأموال إعتقدن أنها كانت تهدف إلى العمل الخيري، غير أن زعيم الخلية استغلها في غير ذلك. وأدين الخطاب في المرحلة الابتدائية ب 25 سنة بتهمة «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية تهدف إلى المس الخطير بالنظام العام وجمع وتدبير الأموال بنية استخدامها في أعمال إرهابية والانتماء إلى جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية من دون تصريح مسبق» ليتقرر في المرحلة الاستئنافية رفع العقوبة إلى ثلاثين سنة، ليدخل بعدها في مفاوضات المراجعات الفكرية التي أطلقتها الدولة مع عدد شيوخ السلفية الجهادية، والتي استفاد منها جلهم بالعفو الملكي.

المستفيد الثاني من العفو الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء هو عبد الرزاق سوماح، زعيم ما كان يعرف بخلية «حركة المجاهدين بالمغرب» التي كانت تنشط بعدة مناطق بالمغرب، كانت تستهدف أمن البلاد وزعزعة استقرارها عن طريق ضرب مصالح أمنية وأخرى اقتصادية في مقدمتها المؤسسات البنكية لضمان تمويلاتها.

كريمة مصلي

Société

Protection et promotion des droits de l'Homme dans la région de Guelmim-Oued Noun

Les rôles de protection et de promotion des droits de l'Homme dans la région de Guelmim-Oued Noun ont enregistré une "évolution tangible" lors des dernières années, a indiqué le président de la Commission régionale des droits de l'homme (CRDH), Toufik El Berdiji, affirmant que l'interaction des citoyens avec le travail de la commission s'est consolidée de manière remarquable.

Dans un entretien accordé à MAP-Guelmim, El Berdiji, également membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a souligné que la Commission régionale des droits de l'Homme de Guelmim-Oued Noun a œuvré, lors des quatre dernières années, pour l'élargissement du champ de la protection et de la promotion des droits de l'Homme, soulignant dans ce sens qu'en plus de son action continue en matière de droits civiques et politiques, une importance accrue est accordée aux droits socio-économiques, culturels et environnementaux grâce notamment à une interaction rapide avec les plaintes des citoyens ou à travers l'élaboration de rapports périodiques, l'organisation d'ateliers et de rencontres avec des partenaires, des chercheurs et des acteurs sociaux.

Et d'ajouter que le travail de la commission en matière de protection des droits englobe, entre autres, l'observation et l'accompagnement des mouvements de protestation, la visite des établissements hospitaliers, le suivi des procès et la médiation, faisant remarquer que la commission a reçu 455 plaintes en quatre années (2012-2015) relatives notamment à l'exercice du droit syndical, les recours administratifs, l'abus de pouvoir et la réalisation de recherches thématiques en relation notamment avec les personnes à besoins spécifiques.

Lors de cette même période, 1654 citoyens ont été reçus au siège de la Commission régionale, ajoutant que la commission a traité 27.830 appels téléphoniques en relation principalement avec des demandes d'information, de conseil, de suivi d'affaires notamment de dédommagement et de réparation individuelle ou collective concernant les victimes des exactions commises dans le passé.

En matière de promotion des droits de l'Homme, la Commission régionale organise des rencontres avec les coordinateurs des clubs d'éducation de la région, les cadres et professeurs des établissements scolaires en plus de sessions de formation, des tables rondes, des colloques, des expositions et des caravanes ainsi que des journées d'étude, en plus de la conclusion d'accords de partenariat avec différentes institutions pour la consolidation de la culture des droits de l'Homme dans la région.

> Une "évolution tangible" au cours des dernières années, selon le CRDH

Dans ce sens, la commission régionale a organisé 155 activités lors de la période allant de 2012 à 2015, dont un Forum national sur les gravures rupestres à Guelmim dont l'organisation fait partie des actions pour la préservation de la mémoire collective. La participation de la commission aux différentes éditions du Moussem de Tan Tan est "une manière de protéger les droits culturels, sachant que l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO) classe cet événement de portée mondiale en tant que patrimoine immatériel de l'humanité.

La valorisation de la richesse linguistique et culturelle caractérisant la région de Guelmim-Oued Noun (aux origines hassanies avec des affluents amazigh, africain et arabe), la participation en coopération avec les centres et institutions académiques concernés, à l'édition de thèses de doctorat et de monographies traitant de l'histoire et du patrimoine de la région, ainsi que l'organisation de rencontres scientifiques sur cette région, font partie également des champ d'action de la commission, a fait observer El Berdiji.

En relation avec l'action de la commission et sa relation avec les administrations et institutions publiques, il est fait état, lors de cet entretien, de l'évolution notable de l'interaction desdites administrations avec les correspondances de la Commission régionale concernant les plaintes, avec un taux de reponse qui est passé de 7,14% en 2012 à 68,75% en 2014.

Société tu mauras pas

Par Mohamed Jaouad Kanabi

L'autoroute à trois voies du plus beau pays du monde

Alors que sous d'autres cieux, l'avancée de la technologie est fulgurante en matière de transport, ici-bled elle s'en va, cahin-caha se frayant au pas d'âne, son bonhomme de chemin.

Et justement à ce propos et chemin faisant, parlons-en de la voie publique et plus particulièrement de celle payante et aménagée pour servir de passage entre la métropole et la capitale et vice-versa. On a comme l'impression que sa gestion et son entretien sont laissés aux bons soins d'autres que le concerné lui-même, à savoir Autoroute du Maroc (ADM).

Au regard de l'état des lieux, on est en droit de se demander si "l'autoroute à trois voies" entre Casablanca et Rabat est volontairement négligée pour mieux gonfler les statistiques du nombre d'accidents, histoire d'honorer l'une des positions premières du Maroc en la matière.

Jugeons-en ! A la sortie de la métropole et depuis l'entame de la descente d'Ain Harrouda, à partir du nouveau pont et jusqu'à la bifurcation avec la rocade, bris de toutes sortes –pneus éclatés en mille morceaux, enjoliveurs cassés, gravats et boue séchée et l'on ne sait quoi d'autres qui ajoutent à la défectuosité du bitume- en plus de cadavres d'animaux, jonchent, çà et là, la troisième voie dite rapide bouffant ainsi une bonne partie de la chaussée, et ce, sans qu'aucune signalisation n'ait été posée de manière à prévenir des risques encourus.

Cet état de fait en plus de bafouer les droits de l'usager de la route met surtout sa vie en danger. Cela ne doit pas être, car le gestionnaire de la voierie, le concessionnaire privé, public, semi-public ou l'Etat a obligation d'entretenir la route et qu'en cas de litige, il devra apporter la preuve qu'il l'a parfaitement respectée. Ici, il est tout désigné, c'est ADM.

Mais que l'on se rassure, cette dernière n'en sera aucunement inquiétée, encore faut-il que l'on puisse démontrer les liens de causalité entre le défaut d'entretien et l'accident pour que cette thèse soit acceptée. C'est un peu comme si tailler la haie du voisin était du domaine de l'interdit, tolérance ou du permis.

Et puisqu'on y est dans cette tragique réalité du quotidien de nos bitumes dès lors qu'un accident survient, ADM se doit de remettre les choses en place (enlèvement du ou des véhicules et travaux de remise en état et sécurisation de la chaussée).

Et à ce chapitre, histoire de tirer la sonnette d'alarme et les oreilles d'ADM, juste en passant entre les deux entrées de Mohammedia (est et ouest) dans le sens Rabat/Casa peu avant Oued El Maleh, les vestiges très certains d'un renversement de véhicule, lourd ou pas, une matière verte dont on ne sait ni l'origine ni la dangerosité si ce ne sont les risques de glissage qu'elle engendre, narguent depuis quelques jours les conducteurs et un peu comme dirait la chanson, "les attend"...

Benkirane en flagrant délit de takfirisme

7634/3

La Dynamique de l'Appel de Rabat des organisations démocratiques a décidé d'organiser un sit-in devant le Parlement à l'occasion de la Journée nationale des libertés publiques, tout en dénonçant la campagne de dénigrement takfiriste orchestrée par « les forces passéistes et à laquelle le chef du gouvernement a malheureusement pris part», a assuré un communiqué de presse rendu public au cours de cette semaine.

L'ONG fait sans doute allusion à la campagne initiée par le soi-disant alim, Abou Naim, qui a récidivé dans une nouvelle vidéo postée sur YouTube et dans laquelle il qualifie le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, de «mécréant» et d'«apostat» sous prétexte que le CNDH avait publié un rapport sur l'«Etat de l'égalité et de la parité au Maroc» et dont l'une des recommandations consiste en l'instauration de l'égalité homme-femme en matière d'héritage. Allant dans le même sens qu'Abou Naim, le chef du gouvernement a demandé au président du CNDH de présenter «des excuses».

Par ailleurs, la Dynamique de l'Appel de Rabat a décidé d'organiser un atelier sur les motions en matière législative et le droit de présenter des pétitions aux pouvoirs publics vendredi 13 novembre à Rabat.

A noter que le gouvernement avait présenté deux projets de loi organique fixant les modalités d'exercer par les citoyens le droit de présenter des pétitions aux pouvoirs publics et des motions en matière législative. A vrai dire, ces deux projets ont suscité des critiques des associations de la société civile vu les conditions sévères qui peuvent entraver la mise en œuvre de ces droits. «Quatre ans et plus après l'adoption de la Constitution de 2011, il appert que, jour après jour, le plan législatif du gouvernement et sa conception pour l'opérationnalisation des dispositions relatives aux rôles constitutionnels des associations dans le cadre de la démocratie participative et dans le domaine des motions et des pétitions législatives manquent d'un minimum d'esprit démocratique. Pis encore, ils obéissent à une logique de contrôle et de refus de tout dialogue et de toute différence», a souligné la même source.

> La Dynamique de l'Appel de Rabat charge le chef du gouvernement

Cette ONG qui fédère des centaines d'associations de la société civile, prévoit également l'organisation, au cours des mois prochains, de cinq autres ateliers sur la loi des associations et le financement de l'action associative, la liberté de rassemblement et de manifestation, l'action de bénévolat, le conseil des jeunes et la Charte de partenariat entre l'Etat et les associations.

M. T